



اسم المقال: واقع مؤشرات الحكومة وأثرها في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1996 - 2020)

اسم الكاتب: شاير علي صالح، زكي حسين قادر، يونس علي أحمد

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/3813>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/15 14:42 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على

[info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الراذدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.





Journal of  
**TANMIYAT AL-RAFIDAIN**  
(*TANRA*)

A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 41 , No. 136  
Dec 2022

© University of Mosul |  
College of Administration and  
Economics, Mosul, Iraq.



**TANRA** retains the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

**Citation:** Salih, Shler A.; Qader, Zeki H.; Ahmed, Younis A., (2022). "The Reality of Governance Indicators and their Impact on Economic Growth in Iraq for the Period (1996 – 2020)". **TANMIYAT AL-RAFIDAIN**, 41(136), 347 -372, <https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650>

**P-ISSN: 1609-591X**  
**e-ISSN: 2664-276X**  
[tanmiyat.mosuljournals.com](http://tanmiyat.mosuljournals.com)

## Research Paper

# The Reality of Governance Indicators and their Impact on Economic Growth in Iraq for the Period (1996 – 2020)

**Shler A. Salih<sup>1</sup>, Zeki H. Qader<sup>2</sup>; Younis A. Ahmed<sup>3</sup>**

<sup>1&2</sup>College of Administration and economics/ Salahaddin University/Erbil.

<sup>3</sup>College of Administration and economics/ Sulaymaniyah University/Sulaymaniyah

**Corresponding author:** Zeki H. Qader, College of Administration and economics/ Salahaddin University.

[zaki.qader@su.edu.krd](mailto:zaki.qader@su.edu.krd)

**DOI:** <https://doi.org/10.33899/tanra.2022.176222>

**Article History:** Received: 19/7/2022; Revised: 10/8/2022; Accepted: 28/8/2022;  
Published: 1/12/2022 .

## Abstract

This study aims to know the impact of governance in achieving economic growth, because corporate governance has become one of the main factors of economic growth models in current studies and research. This study came to show two things: where the first was concerned with identifying the reality of governance indicators as one of the expressive concepts of institutional reforms in Iraq and their role in economic growth through descriptive analysis of data expressing governance. As for the second, it was limited to the empirical evaluation of the impact of these indicators on economic growth through the use of time series data for the period 1996-2020 and based on some econometric tools represented by the Autoregressive Distributed Lags (ARDL), and the study relied on global governance indicators issued by The World Bank, consisting of (government effectiveness, quality of legislation, rule of law, voting and accountability, control of corruption, political stability, and absence of violence).

The study achieved the following results:

- According to the reality of governance indicators in Iraq, it was found that all indicators fell within the negative performance area, and the worst of them were the indicators of political stability and the rule of law.
- In terms of the econometrics model, the study concluded that the two indicators of government effectiveness, voting and accountability have an important and positive impact on economic growth in the short and long terms, while the study showed that the political stability indicator has a negative impact in the long term. One of the reasons that have led to instability is foreign interference, and therefore, work must be done to create harmony between the components of the society of various nationalities and religions, as well as to strengthen the status of security and military institutions and work on their independence from political pressures by the influential political parties in Iraq.

## Keywords

Governance Indicators, Economic Growth, The Iraqi Economy, ARDL.

## تنمية الرافدين

(TANRA): مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.

المجلد (٤١)، العدد (١٣٦)،  
كانون الأول ٢٠٢٢

© جامعة الموصل |

كلية الإدلة والاقتصاد، الموصل، العراق.



تحتفظ (TANRA) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب قرخيص (Creative Commons Attribution) CC-BY-4.0 الذي يتيح الاستخدام، وال Redistribution، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع المقالة في أي وسيلة نقل، بشروط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: صالح، شلير، علي؛ قادر، زكي حسين؛ أحمد، يونس علي، (٢٠٢٢). "واقع مؤشرات الحكومة وأثرها في النمو الاقتصادي في العراق للمرة ١٩٩٦ - ٢٠٢٠" تربية الرافدين، ٤١ (١٣٦)، ٣٤٧-٣٧٢.

<https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650>

P-ISSN: 1609-591X  
e-ISSN: 2664-276X  
[tanmiyat.mosuljournals.com](http://tanmiyat.mosuljournals.com)

### الكلمات المفتاحية

مؤشرات الحكومة، النمو الاقتصادي، الاقتصاد العراقي، ARDL .



## **المقدمة**

يعد النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الدالة على الاقتصاد السليم لأي بلد ما، وأخذت حيزاً كبيراً من الأهمية والتحليل على مستوى النظريات والآدبيات الاقتصادية، حيث تسعى العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية إلى معرفة وبيان أهم العوامل المحفزة للنمو الاقتصادي وكذلك تفسير التباين في مستويات النمو بين البلدان، مما دفع بالعديد من الاقتصاديين إلى تفسير هذا التباين والأخذ بنظر الاعتبار العوامل غير الاقتصادية وفى مقدمتها العوامل المؤسساتية وبخاصة طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ودور الحكم الرشيد والعقلاني في الإدارة الاقتصادية للموارد المتاحة تحت مفهوم الحكومة الذي أضحت من المفاهيم الشائعة وبخاصة في عقد التسعينيات من القرن الماضي والذي يمكن أن يسهم في خلق نمو اقتصادي مستدام من خلال تهيئة الظروف الاقتصادية والسياسية والقانونية الملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

و في العراق تعد مسألة الاهتمام بالعوامل المؤسسية في غاية الأهمية، وذلك لأسباب عدة منها مرور نظام الحكم في العراق بعدة مراحل ولعل أبرزها تغيير النظام السياسي في عام ٢٠٠٣ وما رافقه من هشاشة في بنية المؤسسات الحكومية و ظهور العديد من المشاكل تمثلت بتزديدي الوضع الأمني و عدم الاستقرار السياسي وتشيي الفساد المالي والإداري و الترهل الوظيفي، فضلاً عن ذلك يمتلك العراق ثروة هائلة من الموارد الطبيعية تمثل بالاحتياطيات الكبيرة من النفط و الغاز الطبيعي، و هذه بحد ذاتها كافية للارتفاع بالنمو الاقتصادي و استدامته لو تم إدارته بعقلانية و على أساس الحكم الرشيد ومبادئه.

ومن هنا أتت هذه الدراسة كمحاولة لتسلیط الضوء على واقع مؤشرات الحكومة و قياس أثرها على النمو الاقتصادي في العراق .

### **مشكلة الدراسة:**

ركزت الدول في سعيها لتحقيق النمو الاقتصادي على المتغيرات الاقتصادية وأهملت متغيرات مهمة تسهم في خلق بيئة عمل تشجع على النمو الاقتصادي، و من هذه المتغيرات الاهتمام بالجوانب المؤسسية المتمثلة بالحكومة و التي يجب الأخذ بها عند وضع السياسات الاقتصادية المحفزة للنمو الاقتصادي، لذا تمثل مشكلة البحث في تبيان مدى واتجاه أثر مؤشرات الحكومة في جهود النمو الاقتصادي .

### **أسئلة الدراسة :**

يمكن طرح التساؤل الآتي:

"ما واقع مؤشرات الحكومة و مدى أثرها على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة الزمنية (١٩٩٦ - ٢٠٢٠)؟"

### **أهمية الدراسة:**

تبعد أهمية هذه الدراسة في :

١. تناولها لأهم المقاربات الحديثة لنظرية النمو الاقتصادي و المتمثلة بالحكومة و دورها في تحقيق المناخ الملائم لتحقيق معدلات النمو المنشودة.



٢. قد تقييد نتائج الدراسة صناع القرار عند وضع السياسات الاقتصادية والأخذ بأهمية مؤشرات الحكومة لدعم عملية النمو الاقتصادي .

**هدف الدراسة:**

تهدف إلى:

١. التعرف على واقع العراق ضمن مؤشرات الحكومة المحددة من قبل البنك الدولي.
٢. قياس وتحليل أثر مؤشرات الحكومة في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٦-٢٠٢٠).

**فرضية الدراسة:**

في ضوء مشكلة الدراسة و هدفها، تم صياغة الفرضية على النحو الآتي:

- ١- باستقراء واقع العراق، من المتوقع ان تكون لمؤشرات الحكومة قيم سالبة طيلة مدة الدراسة.
- ١ لمؤشرات الحكومة لها أثار إيجابية في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٦-٢٠٢٠).
٢. وجود تباين في أثر مؤشرات الحكومة في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٦-٢٠٢٠).

**منهجية الدراسة:**

لتحقيق أهداف الدراسة و التحقق من فرضياتها، فقد تم استخدام المنهج الوصفي لتحليل مؤشرات الحكومة، و التحليل الكمي من خلال بناء أنموذج قياسي (ARDL) لبيان أثر مؤشرات الحكومة في النمو الاقتصادي في العراق في الأمدين القصير والطويل.

**إطار الدراسة:**

الإطار المكاني: جمهورية العراق

الإطار الزمني: ١٩٩٦-٢٠٢٠

**هيكلية الدراسة:**

تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين رئيسيين، أختص المبحث الأول بالإطار النظري للدراسة و المتعلق بمفهوم الحكومة و مؤشراتها، في حين تناول المبحث الثاني تحليل مؤشرات الحكومة في العراق و تحليل نتائج الأنماذج القياسي لبيان أثر مؤشرات الحكومة في النمو الاقتصادي في العراق .

**الدراسات السابقة:**

لأجل فهم مشكلة الدراسة و تفسيرها، تم الأستناد على بعض الدراسات التطبيقية المتعلقة بأثر الحكومة على النمو الاقتصادي على ثلاثة مستويات و نذكر منها:

**أولاً: دراسات محلية**

١. دراسة (وارتان، ٢٠٢٠) بعنوان (العراق في ضوء مؤشرات الحكم الرشيد للمدة ٢٠١٤-٢٠١٨): ركزت على توضيح حالة العراق في ضوء مؤشرات الحكم الرشيد خلال المدة (٢٠١٤-٢٠١٨) من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. و أوضحت الدراسة بأن كافة مؤشرات الحكومة تقع في المنطقه السلبية، و كان



أفضلها مؤشر حرية الرأي و المسائلة، في حين أن أكثرها سوءً كانت مؤشرات الاستقرار السياسي و سيادة القانون و مكافحة الفساد على التوالي.

٢- دراسة (عبدالوهاب ، ٢٠١٩) بعنوان (أثر الحكومة في تنمية الاقتصاد العراقي): هدفت إلى تحليل أثر الحكومة في تنمية الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٥-٢٠٠٤) من خلال الاستناد على المنهج الوصفي التحليلي مع استخدام الرسوم و الاشكال البيانية الاحصائية. و استخلصت الدراسة أن ضعف القاعدة الاقتصادية في العراق تعزى إلى السياسات الاقتصادية غير السليمة، فضلاً عن عدم التناقض فيما بينها.

٣- دراسة (الجابري و العمار، ٢٠٢١) بعنوان (أثر معايير الحكومة في كفاءة أداء الاستثمارات الحكومية في العراق في إطار التكامل المشترك): حاولت الدراسة بيان أثر مؤشرات الحكومة على الاستثمار الحكومي من خلال استخدام نموذج (ARDL) للمدة ٢٠١٨-٢٠٠٣. و استنتجت الدراسة بأن ضعف تطبيق معايير الحكومة في اجراءات و قرارات السياسة الاستثمارية أثر بشكل سلبي على تدني النشاط الاستثماري الحكومي.

#### **ثانياً: دراسات عربية:**

١- دراسة (علي، ٢٠٢٠) بعنوان (أثر الفساد ومؤشرات الحكومة على النمو الاقتصادي في الدول العربية للمدة ١٩٩٦-٢٠١٧): حاولت بيان أثر مؤشرات الحكومة على النمو الاقتصادي في ١٣ دولة عربية باستخدام نماذج السلسل الزمنية المقطعة (البانل) للمدة (٢٠١٧-١٩٩٦). توصلت الدراسة إلى أن أفضل نموذج هو نموذج التأثيرات الثابتة، وأن للفساد أثر سلبي على النمو الاقتصادي، في حين أظهر مؤشر فاعالية الحكومة و الاستقرار السياسي عدم معنويتهما في التأثير على النمو الاقتصادي.

٢- دراسة (شوبار و عصام، ٢٠١٦): كان الهدف هو تحديد أثر مؤشرات الحكم الرشيد على النمو الاقتصادي في الدول العربية للمدة (٢٠١٢-٢٠٠٠) مستعملين المنهج القياسي و المتمثل في بيانات السلسل الزمنية المقطعة (البانل) وتم تقديم معلمات الأنماذج بواسطة المربعات الصغرى المعممة (GLS). واستنتجت الدراسة وجود أثر إيجابي و معنوي لمتغير الأطر التنظيمية و سيادة القانون على النمو الاقتصادي، مع عدم وجود أثر لكل من مؤشر (المشاركة و المسائلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة و مكافحة الفساد) على النمو الاقتصادي.

٣- دراسة (عيسى & ابراهيم، ٢٠١٦) بعنوان (الحكومة الجيدة و النمو الاقتصادي كمحاولة لنموذج العلاقة بالتطبيق على حالة الجزائر): أتت هذه الدراسة لتوضيح العلاقة بين الحكومة و النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (١٩٩٦-٢٠١٣) وتم الاستناد على تقنيات الاقتصاد القياسي كاختبار التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ و جانجر للسببية. و خلصت الدراسة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات الحكومة و النمو الاقتصادي، إلا أن تلك العلاقة كانت ضعيفة، كما بين اختبار السببية وجود علاقة تأثير في اتجاه واحد و هو من الحكومة الجيدة نحو النمو الاقتصادي و ليس العكس.

٤- دراسة (جهينة و غريسي، ٢٠١٩) بعنوان (دور مؤشرات الحكومة في التأثير على صورة النشاط الاقتصادي للدول الناشئة: دراسة قياسية للمدة ١٩٩٦-٢٠١٦)، الاقتصاد التركي الناشيء نموذجاً: كان الهدف هو دراسة دور مؤشرات الحكومة في النشاط الاقتصادي في تركيا للمدة (١٩٩٦-٢٠١٥) مستخدماً أدوات القياس الاقتصادي المتمثل بأنموذج الانحدار المتعدد (طريقة المربيعات الصغرى الأعتيادية OLS). واستنتجت الدراسة بأن كافة مؤشرات الحكومة تؤثر على النمو الاقتصادي ، كما بينت الدراسة بأن كل من مؤشر (سيادة القانون، والتصويت والمساءلة، ومكافحة الفساد، وفاعلية الحكومة) يساهم إيجابيا في رفع معدلات النمو الاقتصادي، في حين كان مؤثرا (الاستقرار السياسي و نوعية الاجراءات التنظيمية) يؤثران سلبا على النمو الاقتصادي.

٥- دراسة (بودالية وجميلة، ٢٠٢١) بعنوان (أثر الحكومة على النمو الاقتصادي: دراسة حالة دول شمال أفريقيا): حاولت ايجاد العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي والحكومة الجيدة في دول شمال أفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب) للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٧) باستخدام أنموذج السلسل الزمنية المقطعية-Panel VECM. وأوضحت نتائج الدراسة وجود أثر معنوي و إيجابي لمؤشرات الحكومة على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل فقط.

### ثالثاً: دراسات أجنبية

١- دراسة (Emara&Chiu, 2016) بعنوان (The Impact of Governance Environment on Economic Growth): حاولت تقييم أثر مؤشر الحكومة على النمو الاقتصادي في (١٨٨) بلداً من بلدان الشرق الأوسط و شمال أفريقيا و استخدمو طريقة تحليل المكونات الاساسية (PCA). وأشارت النتائج إلى أن غالبية البلدان حققت مستويات متدنية من النمو الاقتصادي بسبب عدم اتباعها لأسس سليمة في الحكم، كما بينت أن أثر تحسين الحكومة لم يكن مسؤولا عن ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان الغربية بالنفط .

٢- دراسة (Fayissa&Nsiah, 2010) بعنوان (The Impact of Governance on Economic Growth:Futuer Evidence for Africa Quantile Regression): ركزت الدراسة على تحديد نوعية العلاقة بين مؤشرات الحكومة و النمو الاقتصادي في (٢٨) دولة افريقية باستخدام أنموذج الانحدار الكمي (Regression). و خلصت نتائج الدراسة بأن الحكم الرشيد له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، كما أنه يسهم في توضيح التباين في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان التي شملتها الدراسة.

٣- دراسة (Bukkiewicz&Yanikkaya, 2006) بعنوان (Institutional Quality and Economic Growth): حاولت توضيح العلاقة بين نوعية المؤسسات و النمو الاقتصادي لـ (١٤) دولة نامية و متقدمة للمدة ١٩٧٠-١٩٩٩ باستخدام تقنية الانحدار غير المترابط ظاهرياً (SUR). و خلصت نتائج الدراسة بأن أثر سيادة القانون في النمو الاقتصادي إيجابي و معنوي، في حين كان للفساد أثر سلبي و غير معنوي، أما أثر كل من البيروقراطية و الديمقراطية فكان إيجابيا و غير معنوي.



#### ٤- دراسة (Nasar&Hamdan, 2021)عنوان (The Impact of Public Governance on the Economic Growth)

(Economic Growth): كان الهدف من الدراسة هو بيان أثر الحكومة على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي لمدة (١٩٩٦-٢٠١٩) باستخدام بيانات السلسل الزمنية المقطعية(بانل)، و من أبرز نتائج الدراسة وجود أثر معنوي و إيجابي لكل من مؤشر فعالية الحكومة و نوعية التنظيمات على النمو الاقتصادي، في حين لم يظهر أثر معنوي لمؤشر السيطرة على الفساد و سيادة القانون.

بناء على مسبق، يمكن القول بوجود تباين في أثر مؤشرات الحكومة على النمو الاقتصادي. إذ لا يمكن تعليم العلاقة بين الحكومة و النمو الاقتصادي، حيث لكل دولة أو على الأقل مجموعة من الدول خصائص اقتصادية و سياسية و اجتماعية محددة، مما يتربّط عليه دراسة حالة كل دولة على حده هذا من جهة، ومن جهة أخرى ومن خلال عرض ومناقشة الدراسات السابقة، نجد أن معظمها اعتمدت على الأدوات التحليلية القديمة وبيانات لفترة زمنية قصيرة ، ويتبيّن أن استخدام البيانات الزمنية الطويلة واستخدام النماذج القياسيّة الحديثة لا يزال محدوداً، لذا تحاول الدراسة الحالية سد بعض هذه التواصص .

#### المبحث الأول

##### الإطار النظري للدراسة

تعد الحكومة بأبعادها المختلفة من المفاهيم الحديثة التي شهدتها السنوات الأخيرة من القرن العشرين، وأخذت حيزاً كبيراً من الأهمية و التحليل على مستوى الأدبيات الاقتصادية و العديد من المنظمات و المؤسسات الدولية. وقد ظهر لأول مرة في عام ١٩٨٩ في أدبيات البنك الدولي عند بحثها لكيفية تقليل الفساد في الدول الأفريقية وجنوب الصحراء من خلال تحليل العلاقة بين فاعلية المؤسسات الحكومية و النمو الاقتصادي (Al-Raffia, 2019:40).

##### أولاً: مفهوم وتعريف الحكومة

برز مفهوم الحكومة في الأدبيات الاقتصادية عند ظهور الاقتصاد المؤسساتي الجديد (New Institutional Economic) الذي أظهر بأن المؤسسات الدولة الدور الفعال في خلق التوازن داخل الأسواق (Mohamed&Massoud, 2019:54)، أما تاريخياً فقد برز نقاش حول آلية عمل الاقتصاد و صلحيات الدولة، إذ إن الدولة تعد من إحدى الوحدات الاقتصادية التي تتدخل بشكل غير مباشر في الأمور الاقتصادية في إطار السياسة الاقتصادية الكلية، فظهر تياران في الفكر الاقتصادي يناقسان أحدهما الآخر حول دور الدولة في النشاط الاقتصادي، إذ نادي التيار الأول (الطبعيون، الكلاسيكيون، الكلاسيكيون الجدد و النقديون) بضرورة تقليل دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى أضيق الحدود مع الموافقة على التدخل الحكومي في الإجل القصير فقط، أما في الإجل الطويل فإن جميع الوحدات الاقتصادية يتسمون بالعقلانية، وبالتالي فإن الاقتصاد سوف يعمل عند المعدل الطبيعي. أما التيار الثاني (أفكار كينز، الاشتراكيين، الكينزيين المحدثين، الكينزيون الجدد) فكان يؤمن بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بسبب عدم الاستقرار الملائم لنظام السوق و تفضيل الإدارة الحكومية المستمرة للاقتصاد (Mahmoud, 2012:125).



بناء على ما نقدم، لا يوجد تعريف موحد و متفق عليه لمفهوم الحكومة لاسامه بالغموض، لذا ظهرت عدة تعاريف لها ينظر اليها من زوايا مختلفة.والجدول (١) يبين أهم هذه التعاريف و على النحو الآتي:

**جدول (١): التعريف الخاصة للحكومة**

التعريف	الجهة
مجموعة من القواعد التي يتم من خلالها ممارسة الحكم في إدارة الموارد الاقتصادية بلاد، مع الأخذ بنظر الاعتبار شكل النظام السياسي، والعملية التي يتم من خلالها ممارسة السلطة واخيراً قردة الحكومة على تصميم وصياغة تنفيذ السياسات (Weiss,2000:797) .	البنك الدولي
مدى تنفيذ القرارات، مع تحقيق الديمقراطية والشفافية في الحكومة (UNESCAP,2009:1).	الأمم المتحدة
نظام شامل يحتوي على مقاييس لمعرفة كيفية إدارة بلد ما لموارده مع وجود أدوات رقابية وتنظيمية لمنع التأثير السلبي على نشاطها، مع ضمان استخدام الموارد بكفاءة (Jamil,2006:80).	صندوق النقد الدولي
ممارسة السلطة الاقتصادية والإدارية والسياسية لإدارة شؤون البلاد على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات و مؤسسات تتيح للأفراد تحديد مصالحهم و ممارسة حقوقهم القانونية والإبقاء بالالتزامات و حل المنازعات بين لهم ( UNDP,1997:2-3) .	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
نظام تستخدمه منظمات الأعمال في عملية الإشراف والرقابة، و من خلاله يتم تحديد الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في منظمة ما (Afaf,2003:27 Naim, Hamish and).	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
الألية التي تعمل بها الجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع من الحكومات والشركات والمجتمع المدني والعمل معاً من أجل تحسين ظروف المجتمع (Radi&Shukr,2020:93).	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات و التحكم في أعماله(Youssef,2007:23).	مؤسسة التمويل الدولية
كافحة الطرائق التي يديرها الأفراد والمؤسسات العامة و الخاصة لشؤونهم المشتركة بطريقة مستمرة والعمل على تنسيق مصالحهم المتباينة، مع إعطاء دور فعال للمجتمع المدني عند وضع ورسم السياسات والبرامج التنموية (Weiss,2000:798) .	لجنة الحكم العالمي
عملية ذات ثلاثة أبعاد وهي البعد الاقتصادي المتمثل بالقرارات التي تؤثر على النشاط الاقتصادي، والبعد السياسي المتمثل بعملية اتخاذ القرار ، والبعد الإداري المتجسد في نظام تنفيذ السياسات( ESCWA,2003:11) .	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

التعليق على التعريف:

- بالنسبة لتعريف البنك الدولي و المؤسسات الدولية الأخرى: فإنه يعد تعريفاً اقتصادياً بحتاً و لا يأخذ بالحسبان الجوانب الثقافية و السياسية لشكلية الحكم السليم (Suhaila,2006:129)، وترى الدراسة بأن الحكومة



ما هي إلا سياسة مكملة لصيغ المنشروطية التي فرضتها المنظمات والمؤسسات الدولية في القرن المنصرم لإعطاء القروض إلى الدول تحت مفهوم سياسة الاصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي.

٢. لجنة الحكم العالمي: أعطت دوراً محورياً لمنظمات المجتمع المدني في عملية التنمية الاقتصادية، مع عدم تمييزها بين الأنظمة السياسية في مجال تطبيق الحكومة، فالحكومة بحسب هذه اللجنة ما هي إلا وسيلة لتحقيق عملية تحول اقتصاديات الدول الناشئة نحو اقتصاديات السوق (Suhaila, 2006:129).

٣. المعهد الدولي للعلوم الإدارية: يأخذ بنظر الاعتبار الجانب الإداري فقط. من التعريفات السابقة، يمكن القول، بأن الحكومة هي عملية تشاركية و تكاميلية لكيفية إدارة الاقتصاد بأبعاد المختلفة. و تسهم في هذه العملية ثلاثة أطراف و هي :الحكومة، القطاع الخاص و المجتمع المدني.

#### **ثانياً: مؤشرات ودلائل الحكومة**

تعرف مؤشرات الحكومة على أنها مجموعة من المقاييس و المعايير الكمية المناسبة لقياس أداء إدارة الحكم بالطريقة التي يمكن من خلالها توضيح آثار إدارة الحكم على المتغيرات الاقتصادية (Issa & Ibrahim, 2016:258)، وبرزت العديد من المحاولات من قبل جهات محلية و دولية لتكوين مؤشر حول نوعية الحكم في مختلف الدول ليكون أساساً يمكن الاستناد إليه عند اتخاذ القرارات، إلا أن قام البنك الدولي بتكون مؤشر مركب اطلق عليه اسم المؤشرات العالمية للحكومة (Indicators Worldwide Governance) والتي كانت بداية صدوره من العام ١٩٩٦ ويتم اصداره كل عامين حتى العام ٢٠٠٠ حيث أصبح يصدر بشكل سنوي (Jibril & Sadaqa, 2019:360)، وتم اعتباره من أكثر المؤشرات شمولية و مصداقية و دقة لمعرفة قياس جودة الحكم (Ferranti, 2010:350). وت تكون المؤشرات العالمية للحكومة من ستة مؤشرات فرعية كما مبين في الجدول (٢):

**جدول (٢): التعريف الخاصة لمؤشرات الحكومة**

الرمز	التعريف	أسم المؤشر
GE	يقيس جودة الخدمات المقدمة من قبل الحكومة و درجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوطات السياسية، فضلاً عن جودة السياسات و تطبيقها و مصداقية إلتزام الحكومة بهذه السياسات.	فعالية الحكومة
RQ	فهم تصورات قدرة الحكومة على صياغة و تنفيذ سياسات و أنظمة سليمة من شأنها أن تسمح، و تعزز التنمية في القطاع الخاص.	جودة التشريعات
RL	يقيس مدى ثقة المتعاملين في الالتزام و التقيد بالقانون من قبل أفراد المجتمع كافة و وخاصة الثقة في مدى تنفيذ العقود و حماية حقوق الملكية و عمل الشرطة والمحاكم و احتمال حدوث الجرائم و العنف.	سيادة القانون
VA	قدرة المجتمع على المشاركة في اختيار حكومتهم، فضلاً عن حرية التعبير و حرية تكوين الجمعيات و حرية الاعلام.	التصويت والمساءلة



الرمز	التعريف	أسم المؤشر
CC	المدى الذي يمكن من خلاله للسلطة العامة أن تحد من أشكال الفساد والحد من سيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية على دوائر الحكم في الدولة.	السيطرة على الفساد
PS	مدى احتمالية زعزعة استقرار الحكومة وإسقاطها بوسائل غير دستورية أو عنفية بما في ذلك العنف والأرهاب بداعي سياسية.	الاستقرار السياسي وغياب العنف

المصدر: من إعداد الباحثين إستناداً إلى:

Kaufman D,Kraay A & Masturuzzi M. The Worldwide Governance Indicators, Methodology and Analytical Issue, Policy Research Working, No.5430، Washington, 2010, p; 4

#### **التعقيب على المؤشرات:**

١. إن المؤشرين(المساءلة والاستقرار السياسي) يمثلان البعد السياسي للحكومة و مرتبطان معاً، و يُعزز أحدهما الآخر إنطلاقاً من أن التمثيل السياسي الحقيقي الناتج من انتخابات حرة و نزيهة من شأنه أن يدعم الاستقرار السياسي.
  ٢. البعد الاقتصادي للحكومة متجسد في (مؤشر فعالية الحكومة و مؤشر جودة التشريعات) لأنه يبين عمل الحكومة و قدرتها على تنفيذ برامجها و سياساتها و التزامها بالوعود في توفير الخدمات بكفاءة للمجتمع.
  ٣. يتم تمثيل البعد القانوني للحكومة بمؤشرى (سيادة القانون و السيطرة على الفساد). إذ إن تطبيق القانون يجب أن يسري على كافة أفراد المجتمع، وبالتالي فمن المحتمل أن ينعكس على الحد من ممارسات الفساد.
- من خلال البيانات المتاحة من قبل البنك الدولي، يمكن الحكم على كل مؤشر من المؤشرات الستة للحكومة لدولة ما بدليل المؤشر و يتكون من (Ben Hussein,2006:29)

١. الترتيب المئوي (٠٠٠-٠٠٠): وفقاً له يتم ترتيب الدولة ضمن الدول المتضمنة لمؤشرات الحكومة، حيث (٠) يوافق أدنى ترتيب، و (١٠٠) يوافق أعلى ترتيب. ويكون التقييم على النحو الآتي:
  - أعلى من ٧٥ % (متاز).
  - أعلى من ٥٠ % (جيد).
  - أعلى من ٢٥ % (متوسط).
  - أعلى من ١٠ % (ضعيف).
  - وأقل من ١٠ % (ضعيف جداً).

٢. مؤشر النوعية المؤسسية: يوضح جودة الحكم لكل مؤشر في كل دولة، وهي أرقام تقديرية تأخذ المتوسط الحسابي للمؤشرات الستة، و تتراوح قيمته ما بين الموجبة (+٢٠.٥) و التي تعكس حوكمةً أفضل، و القيم السالبة (-٢٠.٥) فتدل على الحكم السيء.



## المبحث الثاني

الإطار التحليلي و القياسي للدراسة

أولاً: واقع مؤشرات الحكومة في العراق :

سيتم الأعتماد في الدراسة الحالية على مؤشرات الحكومة العالمية المحددة من قبل البنك الدولي للمدة (١٩٩٦-٢٠٢٠)، و وفقاً لمؤشر النوعية المؤسسية و الذي يتراوح قيمته بين (-٢.٥ و +٢.٥) لبيان واقع هذه المؤشرات في العراق، كما موضح في الجدول (٣) :

جدول (٣) : مؤشرات الحكومة

المؤشرات السنوات	مؤشر فعالية الحكومة	مؤشر جودة التشريعات	مؤشر سيادة القانون	مؤشر التصويت والمساءلة	مؤشر السيطرة على الفساد	مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف
١٩٩٦	-2.09	-2.15	-1.56	-1.96	-1.6	-1.82
١٩٩٨	-1.95	-2.23	-2.23	-1.94	-1.43	-1.53
٢٠٠٠	-1.98	-2.2	-1.39	-2.01	-1.5	-1.74
٢٠٠٢	-1.95	-1.99	-1.51	-2.05	-1.41	-1.61
٢٠٠٣	-1.7	-1.41	-1.64	-1.5	-1.21	-2.39
٢٠٠٤	-1.59	-1.65	-1.83	-1.64	-1.48	-2.07
٢٠٠٥	-1.63	-1.53	-1.71	-1.3	-1.37	-2.69
٢٠٠٦	-1.72	-1.39	-1.68	-1.28	-1.45	-2.83
٢٠٠٧	-1.57	-1.32	-1.84	-1.13	-1.46	-2.77
٢٠٠٨	-1.24	-1.15	-1.77	-1.1	-1.46	-2.47
٢٠٠٩	-1.18	-1.01	-1.7	-1.02	-1.33	-2.18
٢٠١٠	-1.2	-1.05	-1.56	-0.99	-1.26	-2.24
٢٠١١	-1.13	-1.09	-1.45	-1.07	-1.17	-1.85
٢٠١٢	-1.11	-1.25	-1.46	-1.08	-1.22	-1.93
٢٠١٣	-1.1	-1.24	-1.45	-1.06	-1.28	-2.01
٢٠١٤	-1.11	-1.25	-1.33	-1.14	-1.33	-2.48
٢٠١٥	-1.25	-1.24	-1.42	-1.13	-1.37	-2.26
٢٠١٦	-1.27	-1.13	-1.63	-1.02	-1.39	-2.31
٢٠١٧	-1.26	-1.2	-1.63	-1.05	-1.37	-2.31
٢٠١٨	-1.31	-1.17	-1.75	-1	-1.39	-2.53
٢٠١٩	-1.34	-1.18	-1.72	-0.96	-1.34	-2.6



مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف	مؤشر السيطرة على الفساد	مؤشر التصويت والمساءلة	مؤشر سيادة القانون	مؤشر جودة التشريعات	مؤشر فعالية الحكومة	المؤشرات السنويات
-2.53	-1.28	-1.01	-1.75	-1.38	-1.33	٢٠٢٠
-2.28	-1.37	-1.29	-1.64	-1.42	-1.46	المتوسط العام

المصدر: من **Y** عدد الباحثين إستناداً إلى:

[www.worldbank.org/governance](http://www.worldbank.org/governance)

من خلال استقراء معطيات الجدول (٣) يتضح ما يأتي:

١. **مؤشر الاستقرار السياسي:** أتى بالمرتبة الأولى من حيث الأداء السلبي، إذ بلغ المتوسط العام لهذا المؤشر (-٢٠٢٨)، وهو انعكاس للحالة السياسية غير المستقرة التي اتسم بها العراق منذ بداية مدة الدراسة وحتى نهايتها بسبب الحروب والصراعات المستمرة بين الأحزاب السياسية وبخاصة بعد عام ٢٠٠٣، وظهور تنظيم داعش. وفي السياق نفسه، احتل العراق وفقاً لمؤشر السلام العالمي الذي يقيس مستوى السلام في دول العالم المختلفة والصادر عن معهد الاقتصاد والسلام، الترتيب رقم ١٥٩ من أصل ١٦٣ دولة (٢٠٢١) *(of Humanity)*.

٢. **مؤشر سيادة القانون:** احتل المرتبة الثانية من حيث الأداء السلبي و بمتوسط عام بلغ (-١٠٦٤)، وهو يعكس ضعف أفراد المجتمع العراقي بـ(السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية و السلطة القضائية).

٣. **مؤشر فاعلية الحكومة:** أخذ المرتبة الثالثة وفقاً للمتوسط العام الذي بلغ (-١٠٤٦)، يعزى ضعف هذا المؤشر إلى عدم تمكن الحكومات العراقية المتعاقبة طوال مدة الدراسة من تقديم الخدمات العامة الأساسية بشكل كفوء.

٤. **مؤشر جودة التشريعات:** بلغ المتوسط العام لهذا المؤشر (-١٠٤٢)، وسلبية هذا المؤشر ما هي إلا إنعكاس لتعقيد بيئه الأعمال والقوانين واللوائح التنظيمية المعرقلة لعمل القطاع الخاص بحرية وانسيابية. استناداً على مؤشر بيئه الأعمال لعام ٢٠٢٠ والذي يقيس ممارسة أنشطة الاعمال، تبين بأن العراق احتل المرتبة (١٧٢) عالمياً من بين (١٩٠) دولة (Salem, 2020).

٥. **مؤشر السيطرة على الفساد:** لقد بلغ المتوسط العام لهذا المؤشر (-١٠٣٧) ، وهو يعكس عدم القدرة في السيطرة على الفساد، وكذلك ضعف سلطة أفراد المجتمع على محاسبة المسؤولين الحكوميين على أحطائهم. فوفقاً لمؤشر مدركات الفساد الصادر من منظمة الشفافية الدولية احتل العراق المركز (١٦٠) عالمياً من أصل (١٧٩) دولة لعام (transparency, 2021).

٦. **مؤشر التصويت و المساءلة:** أخذ المرتبة الاخيرة من حيث الأداء السلبي و بمتوسط عام بلغ (-١٠٢٩). والسبب الكامن وراء ارتفاع سلبية هذا المؤشر قبل عام ٢٠٠٤ هو سيطرة الحزب الواحد على الحكم ، إذ لم يكن هناك مجال لإبداء الرأي و حرية الصحافة. وبعد عام ٢٠٠٤ طرأ تحسن طفيف في هذا المؤشر بالرغم



من بقاءه ضمن المنطقة السلبية. بالرغم من إجراء انتخابات حرة، إلا أنها كانت وفقاً لنظام المحاصصة الحزبية والطائفية، مما أدى إلى بقاء هذا المؤشر بالسابق. في عام ٢٠٢٠ احتل العراق المرتبة (١٦٣) عالمياً من أصل (١٨٠) دولة ضمن التصنيف العالمي لحرية الصحافة، بالرغم من وجود صحفة حرة، إلا أن الصحفيين كانوا معرضين للخطر بسبب عمليات الاغتيالات التي كانت تطالهم (rsf, 2021).

#### ثانياً: قياس وتحليل أثر مؤشرات الحكومة في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٦ - ٢٠٢٠):

لبيان أثر مؤشرات الحكومة في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٦ - ٢٠٢٠) فقد تم استخدام منهجية قياسية وهي أنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) و الذي يعرف على انه انموذج ديناميكي يأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن في تفسير المتغيرات، حيث جاء بعد تطوير منهجية التكامل المشترك من قبل Pesaran عام (١٩٩٧) و Shin & Sin عام (١٩٩٨) و تسمح هذه منهجية بتحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع و المتغيرات التفسيرية في الآجلين القصير و الطويل (Peasarn et al., 2001)، كما يتواافق مع الدراسات التي تحتوي على مشاهدات قليلة. و تتطلب خطوة أولية التحقق من استقرار السلسلة الزمنية عن طريق اختبارات لجذر الوحدة (Unit Roots Test)، ومنها اختبار ديكى - فوللار المركب (-Augmented Decky-)، و اختبار Fuller Test، و اختبار فيليبس-بيرون (Phillips-Peron Test)، و التأكيد من وجود علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة من خلال اختبار جوهانسن (Johansen Test) و اختبار الحدود (Bound Test) ، كما يسمح الأنماذج باستخدام أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) لمعرفة درجة تصحيح الخطأ و التي تساعده على معرفة المدة الزمنية المطلوبة للمتغير التابع ليصحح انحرافه عن قيمته التوازنية بعد أثر أي صدمة في الأنماذج نتيجة للتغير في المتغيرات المستقلة (عبدالله، ٢٠١٨).

#### ١- مرحلة تحديد المتغيرات المستخدمة و توصيف الأنماذج:

ركزت الدراسة الحالية على مؤشرات الحكومة المحددة من البنك الدولي كونها أكثر شمولاً كمتغيرات مستقلة و النمو الاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع. و الجدول (٤) يعبر عن التمثل الوصفي للمتغيرات المستخدمة في الأنماذج القياسية مع توضيح مصدر البيانات المستخدمة و كما يلي:



**جدول (٤): المتغيرات التابعة و المستقلة، الصفة، الرمز، مع مصدر البيانات**

المصدر	الرمز	الصفة	المتغيرات
WDI &CBI	GDP	الناتج المحلي الإجمالي	المتغير التابع
WGI	GE	فعالية الحكومة	المتغيرات المستقلة
WGI	RQ	جودة التشريعات	
WGI	RL	سيادة القانون	
WGI	VA	التصويت و المساءلة	
WGI	COC	السيطرة على الفساد	
WGI	PS	الاستقرار السياسي وغياب العنف	

المصدر: من إعداد الباحثين إستناداً إلى :

WDI: World Development Indicators

[www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)

WGI: World Governance Indicators

[www.worldbank.org/governance](http://www.worldbank.org/governance)

CBI: Central Bank of Iraq

[www.cbiraq.org](http://www.cbiraq.org)

و قد تمت صياغة الأنماذج القياسي المقترن كالتالي:

$$GDP = B_0 + B_1 GE + B_2 RQ + B_3 RL + B_4 VA - B_5 COC + B_6 PS + U_t$$

حيث ان :

GDP = الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي

GE = فعالية الحكومة

RQ = جودة التشريعات

RL = سيادة القانون

VA = التصويت و المساءلة

COC = السيطرة على الفساد

PS = الاستقرار السياسي و غياب العنف

B = المعلومات

t = الزمن

U = الخطأ العشوائي / المتغير العشوائي

## ٢- نتائج الاختبارات المستخدمة:

### أ- اختبار جذر الوحدة :Unit Roots Test

تعد الاستقرارية من الاختبارات المهمة للكشف عن مدى استقرارية البيانات في الأنماذج المستخدم، حيث

هناك مؤشرات كثيرة مختلفة يمكن استخدامها لبيان مستوى الثبات و الاستقرارية في البيانات، إلا أن كلاً من



من الاختبارات الاكثر شيوعا و يظهر نتائج هذين الاختبارين على النحو الآتي:

**جدول (٥): نتائج اختبار جذر الوحدة لاستقرار السلسلة الزمنية**

PP: Phillips-Perron				Augmented Dickey-Fuller				المتغيرات
First	الفرق الاول (Difference)	المستوى (level)	First	الفرق الاول (Difference)	المستوى (level)	First	المستوى (level)	
Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend	
- ٤.٨٢٧٥ (٠٠٠٠٩)	- ٤.٩٩٠٥ (٠٠٠٣٢)	- ٣.٠٤٣٤ (٠٠٠٤٥٦)	- ٢.٨٩١٠ (٠٠١٨٣٠)	- ٤.٤٣٢٥ (٠٠٠٠٩)	- ٤.٩٧٣٩ (٠٠٠٣٣)	- ٣.٠٤٣٤ (٠٠٠٤٥٦)	- ٢.٨٩١٢ (٠٠١٨٣٠)	الناتج المحلي الإجمالي
- ٣.١٥٩٨ (٠٠٤٠٩)	- ٣.٨٣٨٣ (٠٠٤٠٠)	- ٢.٧١٩٦ (٠٠٩٠١)	- ١.٥٢٧٤ (٠٠٧٨٠٧)	- ٣.١٦٥٣ (٠٠٠٤٥٥)	- ٤.٧٥١٦ (٠٠٠٨٦)	- ١.٨٥٠٥ (٠٠٣٤٤٢)	- ٠.٥٥٨١ (٠.٩٦٧٠)	فعالية الحكومة
- ٦.٤١٥٦ (٠٠٠٠١)	- ٧.١٨١٦ (٠٠٠٠١)	- ٤.١٤٦٨ (٠٠٠٥٦)	- ٣.١١٤٧ (٠٠١٣٢٥)	- ١.٦٦٦١ (٠٠٤٥٣٥)	- ٣.٦٤٢٣ (٠٠٠٦٦٢)	- ٢.٨٥٨٤ (٠٠٠٧٣٩)	- ٣.١١٤٧ (٠.١٣٢٥)	جودة التشريعات
- ٣.٥٧٧٧٥ (٠٠١٨٤)	- ٣.٤٨٤١ (٠٠٠٧٣٦)	- ١.٧٠٦٦ (٠٠٤١١٣)	- ١.٧٠٥٠ (٠٠٧٠٦٥)	- ٣.٥٩٥١ (٠٠٠١٧٧)	- ٣.٥٠٧٤ (٠٠٠٧٠٧)	- ١.٥٦٠٥ (٠٠٤٨١٢)	- ١.٥٤٤٦ (٠.٧٧٤١)	سيادة القانون
- ٧.٧٧٢٢٣ (٠٠٠٠٠)	- ٩.١٨٠٠ (٠٠٠٠٠)	- ٤.٩٩٦٦ (٠٠٠٠١٠)	- ٤.٨٧٦٠ (٠٠٠٠٥٧)	- ٩.٢٣١٢ (٠٠٠٠٠)	- ١١.٢١٤٤ (٠٠٠٠١٠)	- ٤.٩٩٦٦ (٠٠٠١٢٥)	- ٤.٤٥٤٠ (٠.٠١٢٥)	التصويت والمساءلة
- ٦.١٠٩٧ (٠٠٠٠١)	- ٥.٩٦٦٤ (٠٠٠٠٩)	- ٢.٧٦٣٤ (٠٠٠٨٣٣)	- ٢.٧٣٠٤ (٠٠٠٢٧٢)	- ٢.١٧٨٢ (٠٠٠٢٢٠٨)	- ٣.٦١٢٤ (٠٠٠٦٩٣)	- ١.٦٧٣٩ (٠٠٤٢٥٧)	- ١.٨٩٣٢ (٠.٦١٤٠)	السيطرة على الفساد
- ٤.٢٦٨٠ (٠٠٠٤٧)	- ٤.٢٨٤١ (٠٠١٨٢)	- ٣.٠٦٩١ (٠٠٠٤٧٤)	- ٣.١٦٢٤ (٠٠١٢٢٧)	- ٤.٢٦٨٠ (٠٠٠٤٧)	- ٤.٠٤٨٦ (٠٠٠٢٧٧)	- ٢.٩٥٣٨ (٠٠٠٥٨٨)	- ٣.١١٣٢ (٠.١٣٢٨)	الاستقرار السياسي وغياب العنف

المصدر : من اعداد الباحثين إستناداً إلى برنامج E-views 10

يتضح من خلال الجدول (٥) وبالاعتماد على اختبار Augmented Dickey- / Phillips-Perron (Fuller) أن كافة متغيرات موضوع الدراسة لم تستقر عند مستواها الأصلي ما عدا مؤشر التصويت والمساءلة عند مستوى المعنوية (٥٪)، مما يعني قبول الفرضية القائلة بوجود جذر الوحدة في بيانات السلسلة الزمنية، وإنها استقرت بعدأخذ الفروق الأولى لها في (Intercept/ Trend) عند مستويات الدلالة المعتمدة (١٪، ٥٪، ١٪)، مما يعني قبول الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة، أي أنها متكاملة من الرتبة (I(1)) اي ان هناك استقرارية في معظم بيانات السلسلة الزمنية، وبذلك فإن هذه النتائج تدعم اجراء التكامل المشترك (Co-integration) بين المتغيرات.



### ب: التكامل المشترك بين المتغيرات داخل الأنماذج: Co-integration test

بعد إجراء اختبار الأستقرارية (السكون) للسلسل الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبح من الضروري اختبار مدى وجود علاقة تكميلية طويلة الأجل بين مؤشرات الحكومة و النمو الاقتصادي، و لأجل تقدير الأنماذج من الضروري وجود علاقة واحدة على الأقل بين أحد المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، وهناك مؤشرات كثيرة مختلفة يمكن استخدامها لبيان مستوى التكامل بين المتغيرات، إلا أن أهمها اختبار كل من (Johansen Test) و (Bounds Test)، و يمكن بيان نتائج هذين الاختبارين من خلال الجدولين (٦،٧).

**جدول (٦): نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الأنماذج**

( Johansen Test)				
Critical Value (0.05) Maximum Eigenvalue	Prob القيمة الاحتمالية المرجة	Critical Value (0.05) Trace statistic	Prob القيمة الاحتمالية المرجة	Variables المتغيرات
189.0364	0.0000	733.7798	0.0001	ناتج المحلي الإجمالي
181.0691	0.0001	544.7434	0.0001	فعالية الحكومة
157.3005	0.0001	363.6744	0.0001	جودة التشريعات
107.5841	0.0000	206.3739	0.0000	سيادة القانون
78.90465	0.0000	98.78980	0.0000	التصويت و المسائلة
18.70961	0.0093	19.88515	0.0102	السيطرة على الفساد
1.175541	0.2783	1.175541	0.2783	الاستقرار السياسي وغياب العنف

المصدر : من إعداد الباحثين إستناداً إلى برامج E-views 10

**جدول (٧): نتائج اختبار (Bounds Test)**

F- Bounds Test	Value أكبر بكثير من قيمة (Upper)	Significant level	I(0) Lower	I(1) Upper
			10%	2.94
		5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

المصدر: من إعداد الباحثين إستناداً إلى برامج E-views 10

يتضح من خلال الجدول (٦) أن معظم المتغيرات الدالة في الأنماذج ذات علاقة تكميلية مشتركة مع بعضها البعض عند مستوى معنوية (١٪)، وبهذا نقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود العلاقات التكميلية ذات

المعنوية من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية ، وبذلك تدعم هذه النتائج إجراء تقدير الأنماذج القياسي تقريباً صحيحاً للمتغيرات كافة.

كما يلاحظ من معطيات الجدول (٧) أن قيمة (F) المحتسبة أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى والأدنى عند مستوى معنوية (١٪)، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة و تؤكد على نتائج الجدول (٦).

### ج: العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة (Granger Causality Tests)

يركز مفهوم السببية على وجود العلاقة السببية بين المتغيرات موضوع البحث، على الرغم من وجود بعض التحفظات حول هذا الاختبار، إلا أنه يعد من الاختبارات المهمة لتحديد نوع المتغيرات (فيما إذا كان المتغير تابعاً أم متغيراً مستقلاً)، و هنالك العديد من الاختبارات لتحديد الاتجاه والعلاقة السببية بين المتغيرات (one direction) (or two direction)، إلا أن اختبار Granger Causality (Granger Causality) يعد من الاختبارات الرئيسية والأكثر استخداماً في مجال التحليل الاقتصادي، وتم عرض نتائج هذا الاختبار في الجدول (٨) وعلى النحو الآتي:

**جدول (٨): نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الأنماذج**

حجم العلاقة	اختبار F-	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Variables المتغيرات	
			المتغيرات	المتغيرات
جيدة ومقبولة	6.6886	0.0207	فاعلية الحكومة إلى الناتج المحلي الإجمالي	
غير معنوية	0.4405	0.5170	الناتج المحلي الإجمالي إلى فاعلية الحكومة	
متوسطة ومقبولة	3.2412	0.0919	السيطرة على الفساد إلى الناتج المحلي الإجمالي	
غير معنوية	1.1955	0.2915	الناتج المحلي الإجمالي إلى السيطرة على الفساد	
متوسطة ومقبولة	3.3955	0.0678	الاستقرار السياسي وغياب العنف إلى الناتج المحلي الإجمالي	
جيدة ومقبولة	5.1128	0.0248	الناتج المحلي الإجمالي إلى الاستقرار السياسي وغياب العنف	
متوسطة ومقبولة	3.1418	0.0799	سيادة القانون إلى الناتج المحلي الإجمالي	
جيدة ومقبولة	5.1738	0.0240	الناتج المحلي الإجمالي إلى سيادة القانون	
جيدة ومقبولة	15.7855	0.0012	جودة التشريعات إلى الناتج المحلي الإجمالي	
غير معنوية	0.8765	0.3640	الناتج المحلي الإجمالي إلى جودة التشريعات	
جيدة ومقبولة	15.8654	0.0012	التصويت والمساءلة إلى الناتج المحلي الإجمالي	
جيدة ومقبولة	6.6176	0.0212	الناتج المحلي الإجمالي إلى التصويت والمساءلة	

المصدر: من إعداد الباحثين إستناداً إلى برامج E-views 10  
يظهر من الجدول (٨) ما يأتي :

- وجود علاقة سببية بين فاعلية الحكومة إلى الناتج المحلي الإجمالي باتجاه واحد عند مستوى معنوية (٥٪)، وعدم وجود علاقة من النمو الاقتصادي إلى فاعلية الحكومة ، أي إن النمو الاقتصادي لم ينعكس على



أداء الحكومة من حيث جودة الخدمات التي تقدمها بسبب واقع الاقتصاد العراقي الذي يهمن عليه مورد وحيد الدخل يتمثل بالنفط.

- وجود علاقة سلبية بين السيطرة على الفساد إلى الناتج المحلي الإجمالي باتجاه واحد عند مستوى معنوية (%) ، وعدم وجود علاقة من النمو الاقتصادي إلى السيطرة على الفساد، وهذا يعني بأن الفساد له تأثير في الأجل الطويل من خلال خفض معدلات الادخار والاستثمار المحلي والأجنبي، فضلاً عن ضعف الثقة ببيئة الأعمال، وهي عوامل قد تعرقل النمو الاقتصادي، من جهة أخرى، قد يؤدي التباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي إلى ارتفاع تكالفة المعيشة و بالتالي يساعد على تفشي الفساد.
- وجود علاقة سلبية باتجاهين بين الاستقرار السياسي و غياب العنف إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية (%) ، ومن الناتج المحلي الإجمالي إلى الاستقرار السياسي و غياب العنف بمستوى معنوية (%). و عليه يمكن القول بأن الاستقرار السياسي يعد متغيراً جوهرياً في التأثير على الأداء الاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي و العكس صحيح ، فعند تحقيق معدلات نمو مرتفعة قد تتعكس ايجاباً على تطوير مشاريع البنية التحتية(في ظل الاستغلال الرشيد و العقلاني للموارد) مما يتترجم إلى زيادة الرفاهية لأفراد المجتمع و خلق بيئة مستقرة سياسياً.
- وجود علاقة سلبية باتجاهين بين سيادة القانون إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية (%) ، و من الناتج المحلي الإجمالي إلى سيادة القانون بمستوى معنوية (%). مما يدل على العلاقة المترابطة بينهما.
- وجود علاقة سلبية وحيدة الاتجاه من جودة التشريعات إلى الناتج المحلي الإجمالي باتجاه واحد عند مستوى معنوية (%) ، وعدم وجود علاقة من النمو الاقتصادي إلى جودة التشريعات. أي إن قدرة الحكومة على صياغة و تنفيذ سياسات و لواحات فعالة تدعم عمل القطاع الخاص من شأنها ان تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- وجود علاقة باتجاهين بين التصويت والمساءلة إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية (%) ، ومن الناتج المحلي الإجمالي إلى التصويت والمساءلة بمستوى معنوية (%). اي ان مشاركة أفراد المجتمع في اتخاذ القرارات تؤثر في النمو الاقتصادي و العكس صحيح.

### ٣- تقدير النماذج القياسية:

بعد التأكيد من نتائج السكون والاستقرارية ونتائج التكامل المشترك بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة، تم تقدير معلمات الأنماذج و كانت النتائج كما هي مبينة في الجدول (٩).

جدول (٩): نتائج المعلمات المقدرة باستخدام أنماذج (ARDL)



الاًمد الطويل		الاًمد القصير		Independent variable المتغيرات المستقلة	Dependent variable المتغير التابع
Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Coefficient المعلمات المقدرة		
0.0121	1.2866	0.0479	1.0273	فعالية الحكومة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية  GDP
0.3346	10.418	0.0789	1.8087	جودة التشريعات	
0.4339	17.8062	0.0795	2.3568	سيادة القانون	
0.0001	4.6100	0.0062	3.6810	التصويت والمساءلة	
0.0087	1.8063	0.0875	1.4423	السيطرة على الفساد	
0.4271	-17.4242	0.0584	1.9780	الاستقرار السياسي وغياب العنف	
		0.0076	18.1221	الحد الثابت(C)	
		0.0098	-1.0416	CointEq(-1)	

المصدر: من إعداد الباحثين إستناداً إلى برنامج E-views 10

تدل معطيات الجدول (٩) على ما يأتي:

١- اعتماداً على (حجم) المعلمات المقدرة وإشاراتها الخاصة ، كلما زادت مؤشرات (فعالية الحكومة و التصويت والمساءلة و السيطرة على الفساد) في الأجل القصير بمقدار (١%) أدى إلى زيادة النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) بمقدار (١.٠٢% و ٣.٦٨% و ٤٤%) على التوالي، إلا أن هذا التأثير قد ارتفع إلى (١.٢٨% و ٤.٦١% و ١٨.٠%) في الأجل الطويل . في حين كلما زادت مؤشرات (جودة التشريعات و سيادة القانون و الاستقرار السياسي وغياب العنف) في الأجل القصير بمقدار (١%) أدى إلى زيادة النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) بمقدار (١٠.٨٠% و ٢٣.٥% و ١٩.٧%) على التوالي ، إلا أن هذا التأثير كان غير معنوي في الأجل الطويل .

٢- فيما يخص مؤشر فعالية الحكومة، بينت الدراسة وجود علاقة إيجابية معنوية احصائياً عند مستوى معنوية ٥٪ بين هذا المؤشر و الناتج المحلي الإجمالي في الاجلين القصير و الطويل، وهي متفقة مع النظرية الاقتصادية.

٣- أوضحت الدراسة معنوية مؤشر جودة التشريعات و ذو إشارة موجبة خلال فترة الأجل القصير و الطويل، و تتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية. فالقدرة على صياغة و تنفيذ السياسات و اللوائح التي تسمح بتشجيع و تنمية القطاع الخاص من شأنه أن يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي .

٤- أظهرت الدراسة بأن إشارة و حجم معلمة مؤشر سيادة القانون متوافقة مع النظرية الاقتصادية و معنوية عند مستوى معنوية ١٠٪ ، ومن الملفت للنظر، أن أثر هذا المؤشر كان أكبر في الأجل الطويل مقارنة بالأجل



القصير، و يعزى ذلك إلى أن تشريع القوانين و تنفيذها يحتاج إلى فترة زمنية طويلة لأنعكاس أثرها على النشاط الاقتصادي.

٥- دلت النتائج على معنوية مؤشر التصويت والمساءلة عند مستوى معنوية ٥٪ في الأجلين القصير و الطويل و كان بإشارة موجبة، مما يعكس أهمية بعض العوامل غير الاقتصادية في تقسيم النمو الاقتصادي كالحقوق السياسية و حقوق الملكية.

٦- بينت النتائج وجود علاقة معنوية احصائية عند مستوى ١٠٪ في الاجل القصير بين مؤشر السيطرة على الفساد والنموا الاقتصادي مع إشارة موجبة، إلا أن العلاقة أصبحت معنوية عند مستوى ٥٪ في الاجل الطويل. ويمكن تقسيم ذلك بأن السيطرة على الفساد يُغير من تقييمات المستثمرين في القطاع الخاص نحو الأفضل، كما أنه يُخفض من تكلفة الانتاج و المعاملات و وبالتالي يزيد من النمو الاقتصادي.

٧- فيما يتعلق بمؤشر الاستقرار السياسي، فقد بينت الدراسة معنويته عند مستوى معنوية ١٠٪ وارتباطه إيجابياً مع النمو الاقتصادي في الأجل القصير، و بذلك فهي متفقة مع النظرية الاقتصادية، إن العلاقة أصبحت سالبة و غير معنوية في الاجل الطويل وهي نتيجة غير متوقعة و تعارض النظرية الاقتصادية، و يمكن تفسير ذلك بأن زيادة الاستقرار و محاربة الإرهاب و العنف بوحدة واحدة تتطلب توجيه الموارد إلى نواحي لاتخدم عملية التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي، و كان بالامكان استخدام هذه الموارد في تعزيز النمو الاقتصادي (مفهوم تكالفة الفرصة البديلة). كما أن هذه النتيجة تتوافق مع فرضية بعض المنظرين الاقتصاديين أنه لا يوجد أي علاقة نمطية بين العوامل السياسية و التنمية الاقتصادية، فقد أكدوا بأن عنصر السياسة محайд، و له أثر ضعيف على النمو الاقتصادي. و الفرضية مبنية على واقع و طبيعة المتغيرات و مستوى التنمية الاقتصادية في المجتمعات الأكثر ديمقراطية و المجتمعات ذات الحكومات المتسلطة (صادق و ناصر الدين، ٢٠٢٠).

٨- بالنسبة إلى معامل حد تصحيح الخطأ فإنه يعبر عن سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، و يجب أن يكون سالباً و معنوياً ليؤكد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، و يلاحظ من الجدول (٩) أن قيمة معامل تصحيح الخطأ و البالغة (٤٠١) سالبة و معنوية عند مستوى معنوية (١٪)، و هذا يعني أن (٤٠١) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً بلوغ التوازن في الأجل الطويل خلال سنة تقريباً (٠.٩٦=٠٤٠)، وهذا يشير إلى أن التكيف في الأنماذج كان سريعاً نسبياً.

#### **٤- الاختبارات التشخيصية للأنماذج:**

الخطوة الأخيرة في تكملة مراحل بناء الأنماذج القياسي ألا وهي مرحلة تقييم الأنماذج المقدر، لكي تكون تقدير معلمات الأنماذج أكثر دقة و يعتمد عليها من قبل صناع القرار، وكذلك استخدامها لأغراض التنبؤ، وفي هذا السياق استخدمت هذه الدراسة عدة مؤشرات بما في ذلك ( $AIC$ ,  $SSR$ ,  $Std. Error$ ,  $Adjusted R^2$ ,  $R^2$ )، و كذلك العديد من الاختبارات الاحصائية بما في ذلك (الارتباط الذاتي، التعدد الخطى، تجانس التباين، التشخيص،



التوزيع الطبيعي للبيانات و استقرار المعلمات المقدرة ، والجدول (10) يبين قيم و الدلالات الاحصائية لبعض هذه المؤشرات و الاختبارات.

**جدول (١٠): نتائج الاختبارات التشخيصية والمؤشرات الاحصائية للأنموذج**

المشاكل القياسية	الاختبارات القياسية	القيمة الاحتمالية	القيمة الاحتمالية	المؤشرات الاحصائية
مشكلة الارتباط الذاتي	LM Breusch-Godfrey Test:	0.99160	R-Squared	الحرجة
مشكلة الارتباط المتعدد	Variance Inflation Factors	0.9778	Adjusted R2	الحرجة بين (8.15-2.63)
مشكلة عدم تجانس التباين	ARCH test for Heteroskedasticity	71.5772 (0.0000)	F-statistic Prob(F-statistic)	الحرجة 0.5564
مشكلة التشخيص	Ramsey Reset Test	0.09 0.05	S.E. of regression Sum squared residual	الحرجة 0.7134
مشكلة التوزيع الطبيعي للبيانات	Jarque – Bera Test	-1.59	AIC	الحرجة 0.9620

المصدر : من إعداد الباحثين إستناداً إلى برامج E-views 10

ومن خلال الجدول (١٠) يتضح مايلي :

١. إن معامل التحديد ( $R^2$ ) ومعامل التحديد المعدل ( $\text{Adjusted } R^2$ ) مرتفع جداً للأنموذج المقدر، حيث بلغت قيمته (٩٩٪) وهذا يعني أن كافة المتغيرات المستقلة الداخلة في النماذج لها علاقة قوية بالمتغير التابع.
٢. الإختلاف بين معامل التحديد ( $R^2$ ) ومعامل التحديد المعدل ( $\text{Adjusted } R^2$ ) قليل جداً، وهذا يعني أن كافة المتغيرات الداخلة في الأنموذج المقدر ضرورية و مهمة ، وهذا دليل على حسن التقدير.
٣. قيمة ( $F$ ) و بدلالة إحصائية (٠٠٠٠٠) وهي أقل من قيمة ( $P$ -Value 0.05)، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ أن قيمة ( $SSR/Standard Error$ ) عموماً قليلة و مقبولة وتشير إلى صحة الأنموذج من الناحية الاحصائية .
٤. (AIC) عبارة عن حجم المعلومات المفقودة في النماذج المقدرة ، وبعد من المؤشرات الاحصائية المهمة، وكلما كانت قيمة أقل كان أفضل إحصائياً ، ومن خلال الجدول (٩) يتبيّن أن القيم المفقودة في الأنموذج المقدر باشارة سالبة ، وهذا دليل على حسن التقدير للأنموذج المقدر.

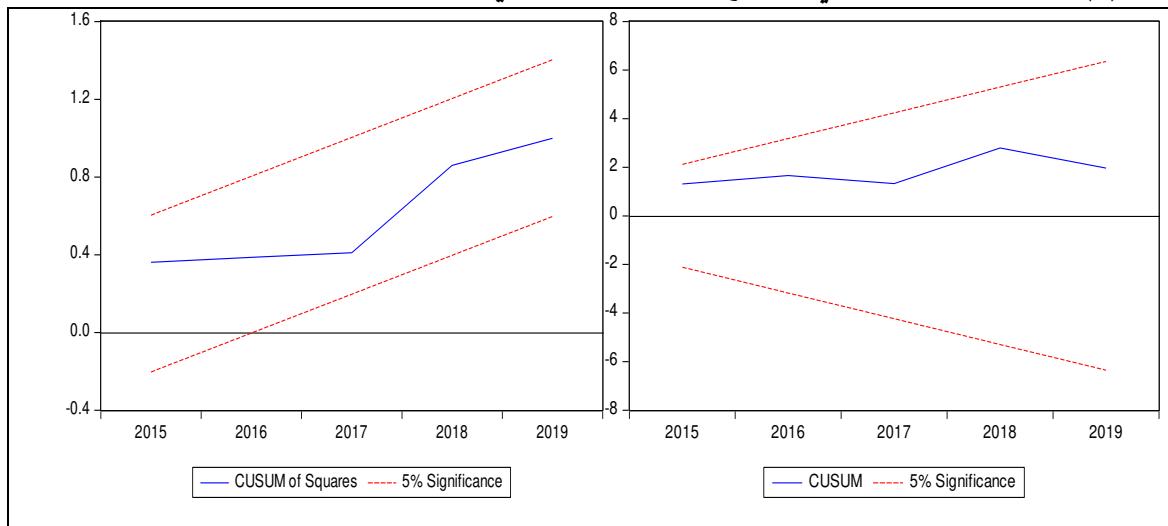


٥. ليس هناك دليل على وجود أي من المشاكل القياسية الجديرة بالذكر. واجتياز النماذج كافة الاختبارات الاحصائية (كالارتباط الذاتي، التعدد الخطي، عدم تجانس التباين، التشخيص، مشكلة التوزيع النطبيعي للبيانات)، وذلك دليل على ملاءمة الأنماذج المعتمد.

#### ٦- اختبارات الاستقرار الهيكلي لأنماذج:

لأجل معرفة عدم وجود اي تغيرات هيكيلية في الأنماذج المقدار عبر الزمن و بيان مدى الاتساق بين المعلومات في الاجلين الطويل و القصير ، تم الاستناد على الاختبارين الآتيين و هما: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (Cumulative Sum of Recursive Residual-CUSUM) ، وكذلك المجموع التراكمي لمربيعات البواقي المعاودة Cumulative Sum of Square Recursive Residual- (CUSUMSQ). ويمكن تصوير ذلك من خلال الاشكال البيانية لأنماذج المقدار بالآتي :

شكل (١): اختبار الاستقرار الهيكلي لأنماذج معدل النمو الاقتصادي



من خلال الشكل(١) فإن الأنماذج المستخدم مستقر ، لأن المنحنى الخاص بالبيانات يقع بين الخطين، وهذا يدل على استقرارية المعلومات المقدرة عند مستوى معنوية(٪٥).

#### ٧- الأداء التنبؤي لأنماذج تصحيح الخطأ:

نظراً لاعتماد جودة النتائج المقدرة على قوة الأداء التنبؤي لأنماذج تصحيح الخطأ، ولأجل أن تكون التنبؤات القياسية مستندة على أساس علمية وذات معنوية عالية تتيح للاقتصادي استخدامها، يجب التأكد من تمتع الأنماذج بقدرة جيدة على التنبؤ في المدة الزمنية للتقوير ولتحقيق ذلك نستخدم معايير عدة لقياس الأداء التنبؤي للنماذج الاقتصادية الكلية القياسية، ومن أهمها (Sifu et al,2006:51)

أ-معامل عدم التساوي لثايل (Thiel Inequality Coefficient)

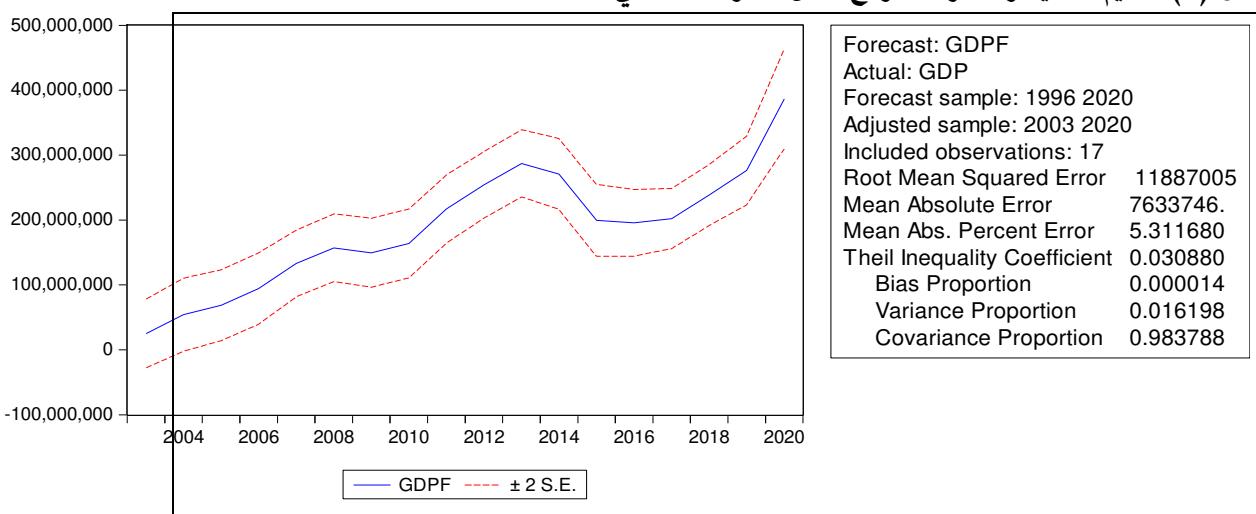
ب- معيار نسبة عدم التساوي: و يتكون من ثلاثة نسب هي(نسبة التحييز ، نسبة التباين، و نسبة التغير) يتضح من الشكل (٢) ما يأتي:-

إن قيمة معامل ثايل T قد بلغت ٠٠٣٠ وهي أقل من الواحد الصحيح وقريبة من الصفر.



- إن قيمة نسبة التحيز (BP) تساوي الصفر تقريباً.  
 إن قيمة نسبة التباين (VP) قد بلغت ٠٠١٦ وهي أقل من الواحد الصحيح وقريبة من الصفر.  
 - إن قيمة نسبة التغير (CP) قد بلغت ٠٠٩٨ وهي أقل من الواحد الصحيح.  
 عليه نستدل أن الأنماذج المقدر يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ في المدة الزمنية للدراسة، لذا يمكن الاستناد على نتائج هذا الأنماذج في التحليل وتقدير السياسات والتنبؤ بها في المستقبل.

شكل (٢): القيم الفعلية والمقدرة لأنماذج معدل النمو الاقتصادي



### الاستنتاجات والمقترنات

#### أولاً: الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

١. وفقاً لنتائج مؤشرات الحكومة لقياس جودة الحكم في العراق للمدة (١٩٩٦ - ٢٠٢٠) تبين بأن المؤشرات كافة تقع ضمن المنطقة السالبة، وأن العراق يعاني من ضعف في مؤشرات الحكومة، وعليه يمكن الاستنتاج بأن العراق:

- أ: يعاني من ضعف فاعلية الحكومة من حيث تقديم الخدمات العامة.
- ب: يعاني من ضعف سيادة القانون.
- ج: يتعشى فيه التسيب الإداري و الترهل الوظيفي.
- د: يعاني من ضعف مبدأ المساءلة و ترسیخه في موسسات الدولة.
- ه: يستشرى فيه الفساد الإداري و المالي.
- و: دولة غير مستقرة سياسياً.



٢. وفقاً للأنموذج القياسي، كان لمؤشرات الحكومة كافة أثر على النمو الاقتصادي مع تباين معنوية المؤشرات احصائياً عند مستوى معنوية ٥٪ (فعالية الحكومة و التصويت و المسائلة) و عند مستوى ١٠٪ (المؤشرات الأخرى).

٣. لمؤشرات التصويت و المسائلة و سيادة القانون الأثر الأكبر على الناتج المحلي الإجمالي من حيث حجم المعلمة على التوالي يليهما مؤشر الاستقرار السياسي، ثم نوعية التشريعات و السيطرة على الفساد و أخيراً مؤشر فاعلية الحكومة.

**ثانياً: المقترنات (التوصيات):**

**أستناداً على نتائج الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات ومنها:**

١. مما لا شك فيه، أنه من أحد الأسباب التي أدت إلى عدم الاستقرار التدخلات الخارجية، وعليه يجب العمل على خلق انسجام بين مكونات المجتمع من قوميات و أديان متعددة، فضلاً عن تعزيز مكانة المؤسسات الأمنية والعسكرية والعمل على استقلاليتها من الضغوطات السياسية من قبل الأحزاب السياسية المتفذة في العراق.

٢. تفعيل وإصلاح الأنظمة القضائية والرقابية والتشريعية التي عجزت عن مواجهة الفساد المنظم الذي يصيب أجزاء كبيرة من الدولة والمجتمع.

٣. ضرورة إعادة النظر في العديد من القوانين المعرقلة لعمل الخاص وبخاصة تلك التي مضت عليها فترة زمنية طويلة بما يتلائم مع مستجدات الواقع الاقتصادي الحالي في العراق.

٤. العمل على ايجاد الوسائل اللازمة للتخفيف من الترهل الإداري و الحد من البيروقراطية في القطاع العام من خلال إجراء مسوحات دورية و شاملة لكافة مؤسسات الدولة لمعرفة واقع الترهل الوظيفي أتساقاً مع تطوير الكوادر البشرية و العمل على تكوين كفاءات قادرة على إدارة البلد بالشكل الكفؤ.

٥. العمل على زيادة مشاركة وتفعيل دور المجتمع المدني و اعطاء مجال واسع للتعبير الحر. فضلاً عن حرية وسائل الإعلام مع إفساح المجال لشركات الطباعة والنشر والتوزيع للعمل بحرية و بدون اي قيود.

**References:**

- Suhaila, Immansouran, (2006), Economic Corruption And The Problem Of Corporate Governance And Its Relationship To Economic Growth, Master's Thesis Submitted To The Council Of The Faculty Of Economic Sciences, University Of Algiers.
- Sifu, Walid Ismail, Faisal, Fatta Shallouf& Saeb, Jawad Ibrahim,(2006), Analytical Econometrics Problems: Prediction And Standard Tests Of The Second Class, Al Ahlia House For Publishing And Distribution, Amman.
- Al-Raffia, Muhammad Suleiman (2019): Good Governance In Jordan: Reality And Aspirations, The Arab Administrative Journal, Cairo, Vol. (9), No. (3).



- Ben Hussein, Naji (2006): Corruption, Its Causes, Effects And Strategies To Combat It And A Reference To The Case Of Algeria, Journal Of Economy And Society, Abdelhamid Mehri University, Constantine, No. (4).
- Jamil, Sarmad Kawkab (2006): Criteria For Good Governance In Business Environments, Arab Economic Research Journal, Beirut, Issue (36).
- Buhumaid, Abdullah (2018): Determinants Of Family Saving In The Kingdom Of Saudi Arabia, Journal Of Economic Studies, Saudi Economic Association, Riyadh, Volume (13), Issue (25).
- Mohamed, Rizki And Massoud, Mihoub (2019): The Impact Of Corporate Governance On Economic Growth Outside The Oil Sector In Algeria During The Period (1997-2017), Journal Of Economics And Management Sciences, Sétif University, Vol. (9), No. (1).
- Mahmoud, Muhammad Nayef (2012): The Impact Of Governance Under The Knowledge Economy: A Study Of The Iraqi Economy And Neighboring Countries, Center For Regional Studies, University Of Mosul, Volume (8), Issue (28).
- Naim, Hamish And Afaf, Ebraz (2003): Improving And Developing Institutional Governance In Banks, Journal Of Banks, Association Of Banks In Jordan, Volume (28), And Issue (10).
- Issa, Shaqkab And Ibrahim Adly (2016): Good Governance And Economic Growth, An Attempt To Model The Relationship By Application To The Case Of Algeria, Journal Of Economic And Financial Research, No. (6).
- Radi, Mohamed El-Sayed And Shukr, Mohamed Aseel (2020): The Role Of Governance In Attracting Foreign Direct Investment To Egypt Using The Gravity Model, Journal Of Financial And Commercial Research, Port Said University, Volume (21), No. (2).
- De Ferranti Et Al (2010). How To Improve Governance 'Journal Of Development Studies'.Vol.46 'No.2.
- Kaufman D 'Kraay A &Mastruzzi M (2010). Worldwide Governance Indicators ' Methodology And Analytical Issue 'Policy Research Working ' Washington 'No.5430.
- Thomas G. Weiss (2000). Governance 'Governance And Global Governance: Conceptual And Actual Challenges 'Third World Quarterly 'Vol.2 'No.5.
- United Nation Development Program (UNDP) (1997). Governance For Sustainable Human Development 'New York.
- Peasarn 'M. H. 'Shin 'Y. '& Smith 'R. J. (2001). Bounds Testing Approaches To The Analysis Of Level Relationships. Journal Of Applied Econometrics ' No.16 'Vol 3. 'Pp. 289-326.
- Youssef, Mohamed Hassan (2007): Determinants Of The Government And Its Criteria With Special Reference To The Pattern Of Its Application In Egypt, The National Investment Bank
- [Www.Dr-Ama.Com](http://www.dr-ama.com) Retrieved 12/04/2022
- Jibril, Wael And Sadaqa, Ali Abdelaziz (2019): The Reality Of Institutional Economy In Libya Through Governance Indicators: A Standard Analytical Study For



The Period (1996-2018), The Third International Conference, College Of Economics And Commerce, Al-Marqab University.

[Www.Elmergib.Edu.Ly](http://Www.Elmergib.Edu.Ly) Retrieved 20/03/2022

Salem, Imad Abdullatif (2022): Assessing The Business Environment In Iraq: A Report On Doing Business.

[Www.Annabaa.Org](http://Www.Annabaa.Org) Retrieved 04/09/2022

Economic And Social Commission For Western Asia (2003): Good Governance, Improving Macro-Governance In The ESCWA Region, New York.

Sadiq, Zawi Ahmed And Nasreddine, Ben Massoud (2020): The Impact Of Institutional Factors On Economic Growth In Algeria: The ARDL Model. Review Of Economics And Business Administration ,3(1).

[Www.Ideas.Repec.Org](http://Www.Ideas.Repec.Org) Retrieved 22/04/2022

United Nation Economic And Social For Asia And Pacific (UNESCAP) (2009). What Is Governance?

[Www.Unescap.Org](http://Www.Unescap.Org) Retrieved 9/04/2022

[Www.Rsf.Org](http://Www.Rsf.Org) Retrieved 12/04/2022

[Www.Visionofhumanity.Org](http://Www.Visionofhumanity.Org) Retrieved 12/04/2022

[Www.Strategiccs.Com](http://Www.Strategiccs.Com) Retrieved 12/04/2022

[Www.Worlbank.Org](http://Www.Worlbank.Org) Retrieved 03/02/2022

[Www.Worldbank.Org/Governance](http://Www.Worldbank.Org/Governance) Retrieved 03/02/2022

[Www.Cbiraq.Org](http://Www.Cbiraq.Org) Retrieved 03/02/2022

[Https://Www.Transparency.Org](https://Www.Transparency.Org) Retrieved 03/02/2022